مزاعم عن فلسطين

حسام شاكر

لعلّ أسوأ ما في النكبة سعيها الهيمنة على الوعي وتزييف الحقائق المتعلقة بفلسطين وشعبها. فمنذ قرابة سبعة عقود تواصل الدعاية الإسرائيلية نشاطها في اجترار المزاعم ذاتها بشأن الشعب الفلسطيني ونكبته، دون أن يحدّها ضابط في تسويغ انقلابها من المنطق.

قيل في المزاعم إن الفلسطينيين باعوا أرضهم، وغادروا البلاد طوعا، وإن سبعة جيوش عربية أعلنت حربا على الدولة اليهودية الناشئة وخسرتها، وليس اللجوء الفلسطيني سوى نتيجة منطقية لذلك.

وقيل أيضا إن كان للعرب إحدى وعشرين دولة واسعة المساحة فبوسعهم العيش فيها، فإن لليهود دولة وحيدة في رقعة ضيقة، فإلى أين يذهبون؟». ثمّ إنه «الحق التاريخي لليهود في أرض الميعاد، الذي يمنحهم امتياز العودة إليها.

تهاوت الادعاءات ولم تصمد في مواجهة التمحيص العلمي والبحث التاريخي، لكن دعاية الاحتلال تعيد إنتاج مقولاتها بصيغ شتى في زمن الفضاءات المفتوحة والشبكات الاجتماعية، مستندة إلى مزاعم وحجج مخصصة للمتنازلين عن امتياز فتح العيون وتشغيل العقول.

قرية بيع الأرض

انشغلت جمهرة الباحثين بحشد الردود العلمية الموثقة التي تدحض قرية بيع الفلسطينيين أراضيهم للصهاينة، وتعاقبت الدراسات التي ترصد النسبة الضئيلة التي مثلتها الأراضي المبيعة من إجمالي مساحة فلسطين، واقفة على هوية الباعة من الأسر الإقطاعية وكثير منها لم تكن فلسطينية.

لكن الانشغال بالرد العلمي على قرية دعائية كهذه حصر مواجهة هذه المقولة في خانة التوضيح والدفاع تقريبا. فسبيل المبادرة إلى اقتلاع الذريعة من جذورها هو المنطق لا الإحصاءات. فهل يحق للفلسطيني أن يعلن دولة مستقلة على رقعة يشتريها على مرمى حجر من هيئة الأمم مثلا؟!

واضح أن منطق الدعاية الصهيونية يخصوص قرية بيع الأرض، يُطلق العنان للخيالات الخصبة كي تتخيّل جزرا يونانية معروضة للبيع وقد استحالت أرخبيل الحالمين بأوطان قومية ودول ذات سيادة، وميثاقها أرصدة سخيّة لا أكثر.

ولعل التناقض الجذري في الادعاء الصهيوني ببيع الأرض، انه يفتح المجال لفلسطينيي الأراضي المحتلة سنة 1948، لإعلان أقاليم مستقلة ذات سيادة على ما تبقى بحوزتهم من أراض يملكونها مباشرة في العمق الفلسطيني المحتل.

فجوهر الأمر لا يتعلق في الحقيقة بمن باع ومن لم يفعل، بل بأساس أن من يبيع أرضا لا يمنح المشتري السيادة السياسية عليها. بهذا تكون قصة بيع الأرض قد تهاوت بضربة واحدة، حتى دون استحضار الكشوف الموثقة والبيانات العددية المخصصة للمجتمع العلمي، على أهميتها.

المغادرة الطوعية

يطيب لدعاية الاحتلال أن توقع على الفلسطيني استثناءات لا تسري على أحد سواه، ومن ذلك اعتبار فرار السكان في زمن الحرب إلى ملجأ مؤقت، إعلانا بالتخلي المزعوم عن أراضيهم وديارهم.

لا مجال في هذا المقام لسرد ملابسات اللجوء الفلسطيني إبان النكبة، والحرب النفسية المعزّزة بالمجازر وممارسات الترهيب المنهجية التي اتبعتها القيادة الإسرائيلية آنذاك لدفع سكان المدن والقرى العزّل إلى الفرار. لكنّ المؤكد أن جموع اللاجئين لم تذهب بعيدا، فهي لم تغادر فلسطين أو المناطق المحاذية لها مباشرة.

فقد تركز معظم اللاجئين في بقع لا تتعدّى ساعة انتقال برية عن مناطقهم الأصلية، وكان خروجا مؤقتا إلى أقرب نقطة آمنة أقيمت فيها مخيمات المتطلعين إلى عودة وشيكة.

لقد حسبت الأسر المهجرة، بنسائها وأطفالها وشيوخها ومعيليها العزّل، أن بوسعها العودة بعد أمد وجيز، ولم يكن الخروج بقصد ترك البلاد وتسليم مفاتيحها للمحتل.

إنه السلوك البشري الاعتيادي في زمن المعركة، الذي تنادي بضمانه وحمايته المواثيق الدولية ذات الصلة، وهو سلوك لم يعد الشعب الفلسطيني مستعدا للإقدام عليه مجددا مهما بلغ العدوان مداه، لأن عظة النكبة المريرة تنتصب في وعيه الجمعي.

لكن دعاية الاحتلال إذ تبطل مقولة حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، فإنها تسرف في استدعاء فكرة هذا الحق مع يهود العالم حصرا، الذين تدعي أن فصول الماضي الغابر قد شردتهم عن فلسطين أيضا. بيد أن اجتزاء فكرة الحق، وتنزيل الاستثناء على فريق دون آخر، يبطلان القاعدة التي تستند إليها حجج الاحتلال ومزاعمه.

لا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فإن تم التسليم جدلا بالفرية، والقول إن الفلسطينيين غادروا البلاد طوعا، فإن على الاحتلال نفسه أن يقبل بعودتهم إلى بلادهم طوعا أيضا. فلا يستوي الاحتجاج بالفعل الطوعي المزعوم في حال المغادرة، وتجاهله في حال العودة.

لقد ذهبت الدعاية الإسرائيلية بعيدا في مزاعمها، لكنها تعجز عن تورية الحقيقة الماثلة للعيان والموثقة بالسِّجل العلمي التاريخي، بأن الشعب الفلسطيني واجه محاولة اقتلاع منهجية رهيبة، وإن أكبر برهان متجسد على هذا الاقتلاع هو مواصلة حرمان جموع اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى أرضهم وديارهم التي يقع بعضها على مرمى أبصارهم.

حق العودة اليهودي

تتناسى ذرائع الاحتلال على القول بالحق التاريخي لليهود في هذه الأرض، في تزييف صارخ لتاريخ فلسطين. ولا تكمن المعضلة هنا في هشاشة هذا الزعم، بل وفي تنزيل الاستثناء على فلسطين دون غيرها، وعلى اليهود دون غيرهم في تاريخ هذه البلاد.

وإن راقت مقولة الحق التاريخي لبعضهم في الولايات المتحدة مثلا، فإن عليهم ألا يذهبوا بعيدا وليباشروا تنزيلها في واقعهم، ومنح ولاياتهم أو بعضها لسادة البلاد قبل عهد كولومبوس. أما استثناء فلسطين من جغرافيا العالم وتاريخه فلا يستقيم بحال. ولعل تفعيل مقولات الحق التاريخي لن يبقي حجرا على حجر في النظام الدولي، فمؤكد أنها وصفة للدمار الشامل كانت فلسطين مختبرا عمليا له.

أما اختصاص جماعة بشرية بعينها بفكرة الحق وتسخير تاريخ فلسطين الموغل في القدم لصالح مقطع تاريخي يدّعي القادمون من أرجاء العالم أنهم ينتصلون به، فإنه مروق من الإنصاف والمنطق قبل أي شيء.

لم تتوقف ذريعة الحق التاريخي عند حدود الدعاية الصهيونية، بل كرسته دولة الاحتلال في «قانون العودة اليهودي» لسنة 1950 الذي يحيل فلسطين وطنا للمستجلبين من أنحاء العالم في دقائق معدودة.

وغاية الأمر هو طمس حق الفلسطيني في العودة إلى أرضه ودياره، وجعله امتيازا حصريا لمن يرقع لافتة الانتماء اليهودي، ولو حامت الشكوك حول يهوديته أحيانا. ولأن المجتمع الدولي يقف شاهدا على هذه المغالطة المفروضة على فلسطين وشعبها، فمعنى ذلك أن تفعيل حق العودة الفلسطيني لا يتيحه منطق الإجحاف، عبر القانون الدولي أو شعارات حقوق الإنسان وأحقية الشعوب بأوطانها.

وقد يستنتج بعضهم أن مفتاح العودة الفلسطيني بالمنظور السائد دوليا هو «تهويد الفلسطينيين»، وقد تحسب المشرعون الإسرائيليون لذلك عندما ضمنوا «قانون العودة» بنودا ترفض من يشكلون خطرا على دولتهم.

والواقع أن بدعة التهود إياها سبق إليها حالمون بالهجرة من الدول الاشتراكية السابقة، فوجدوا أن أقصر السبل هو الاتصال بمكتب «الوكالة اليهودية» والإفصاح عن «اكتشاف» جذورهم. وبهذه الحيلة اصطفت طوابير متعددة اللغات تضم الباحثين عن اللين والعسل في مطارات فلسطين، التي يتناثر شعبها في المخيمات والمنافي.

إحدى وعشرون دولة

لو تم التسليم جدلا بالذريعة القائلة إنّ للعرب إحدى وعشرين دولة يمكنهم العيش فيها، فإن دعاية الاحتلال تكذب بحديثها عن دولة واحدة مفتوحة لجمهورها اليهودي. غني عن القول إن الفلسطيني لا يملك دولة بحيالها، وها هو يقاسي الهوان بعد 66 سنة من النكبة في العثور على مأوى يلوذ به في نزوحه المتجدد من سوريا مثلا.

المسكوت عنه في هذه الرواية أن الإسرائيلي تسنده دول عظمى، ويجوز الافتراض بأن خمسين ولاية أميركية تفتح له أبوابها، وهي أوسع من العالم العربي بأسره.

ولو سلمنا بالمعيار العددي لصح القول إن الولايات المتحدة هي «دولة اليهود» التي حلم بها هرتزل، إذ تستوعب منهم اليوم أكثر ممن تم توطينهم في فلسطين المحتلة بفعل حملات الاجتلاب المحمومة عبر قرن ونيف من الزمان. ثم إن ربع الإسرائيليين أو ثلثهم يعيشون خارج فلسطين، ويحرصون على حمل جنسيات مزدوجة ارتباطا بأوطان متفرّقة.

أما الناعبات اللقلقية بالحديث عن «العرب»، فتمعن في طمس شعب فلسطين، وشرع خصوصية انتمائه إلى أرضه ودياره وثقافته المحلية، تكريسا لمنطق إلغاء الفلسطيني وإنكار وجوده وتزييف هوية وطنه.

والثابت أن خطاب الاحتلال لا يجرؤ حتى اليوم على استدعاء مفردة «الشعب الفلسطيني»، بل إن مرحلة أوسلو لم تجاوز كلمة «الفلسطينيين» في أفضل حالاتها، حتى عندما كانت الرسمية الفلسطينية تتودد إلى جمهور الاحتلال بصفة «الشعب الإسرائيلي».

قصة الجيوش السبعة

تبقى أسطورة «الجيوش السبعة» التي خسرت حرب 1948، وقد استقرت في الوعي الجمعي دون أن ينالها التفكيك الذي تستحق.

والواقع أن ما تم تصويرها جيوشا جرارة لم تكن عربية صرفة، بل خرجت من رحم العهد الاستعماري ولم تكن قيادة بعضها من العرب أساسا. ولعل ذلك يفسر الإدارة العبثية للحرب من الجانب «العربي» والوقائع المريبة في الميدان.

ولا ينفي ذلك إرادة القتال لدى الجنود العرب وتفانيهم، لأن المعضلة كانت مع القيادة والسيطرة، ومن ورائها القرار السياسي غير الجاد في عواصم الإقليم.

ما يجدر التنبه إليه أنها لم تكن جيوشا، بل قوات مسلّحة من جيوش. فقد دفعت جيوش عربية حديثة النشكل في معظمها، بطوابير محددة منها إلى فلسطين، فمضت مسلحة بالشعارات وكأنها في نزهة، وأزاحت المقاومين من المشهد.

ورغم هالة التضخيم الإعلامي التي أحيط بهذا الإسناد المفترض، ظل مجموع المنخرطين في هذه القوات العربية جميعا أدنى من القوات الصهيونية عددا وعدة. وقد رسم ذلك لوحة لقوات عربية معثرة تفتقر إلى الأهداف والخطط المشتركة الفعالة، تقف بارتباك شديد إزاء جيش إسرائيلي عريض وموحد يمتلئ تصميما.

ثمّ إن تصوير القوات الصهيونية ابتداء بالضعف والهشاشة، يخفي حقيقة تعزيزها بإمكانات هائلة وامتيازات وفيرة نسبيا. ولا شك أن الامتياز الأكبر الذي حازته أن العهد البريطاني أتاح لها النضوج وتواطؤا مع تشكيلها وتطويرها وتسليحها، وخلق لها من القدرات ما أهلها لاستلام مفاتيح البلاد وتشريد الشعب دون عناء يذكر، في زمن كانت سلطة الانتداب البريطاني توقع فيه على الفلسطيني العقوبات المغلظة لمجرد حيازته قطعة سلاح صدئة.

ورغم الخطاب الذي يمجد بطولات الثوار الفلسطينيين والمتطوعين العرب إبان النكبة، فإنهم ظلوا وقد نفدت ذخائرهم معزولين عن الإسناد، ومقطوعين عن أي دعم يكافئ قدرات الجيش الإسرائيلي المتزايدة. فكان سقوط فلسطين مسألة وقت لم يشفع له استبسال بلا مقومات، أي أن شروط المعادلة أفضت إلى انتصار عسكري للقوات الصهيونية التي خضعت لقيادة مركزية. وما رسخ معادلة التمكين العسكري للاحتلال أن الإسناد الغربي مضى في تحويل فلسطين المحتلة إلى قاعدة حربية تأتي في مصاف أبرز القوى العسكرية عالميا.

لقد جاءت حكاية «الجيوش السبعة» ضمن ما حشدته الدعاية الصهيونية من ذرائع، بدأت بأكذوبة «الحق التاريخي»، وتواصلت مع مقولات مثل «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، وتجسدت مع حكاية «تزهير الصحاري وتجفيف المستنقعات» التي تستحضر الداروينية الاجتماعية، علاوة على مزاعم «طهارة السلاح الصهيوني».

وفي غمرة هذه الذرائع وغيرها لا تغيب الحقوق والشرائع وحسب، بل يتوارى العقل خجلا ويتهاوى المنطق أيضا. بيد أن هذا الخطاب الدعائي للنهافت يكفيه مفتاح تحمله يد فلسطينية صغيرة في عقد النكبة السابع، ليقتلع رواية الاحتلال من جذورها، ويؤسّس للعودة في حتميتها التاريخية.

عن «الجزيرة نت»

المقاتلون السنة الأجانب في سوريا.. الخلفية والعوامل المسهّلة والاستجابات المختارة

هارون ي. زيلين

تتناول هذه الوثيقة معطيات حول خلفية المقاتلين الأجانب استنادا إلى عرض قدمه «اتحاد الشراكة من أجل السلام» في «ورشة عمل لمكافحة الإرهاب» أقامها «الاتحاد» في بروكسل بين 23-25 نيسان/أبريل 2014. وتناقش هذه الوثيقة الأسباب وراء هذه الظاهرة وتسلط الضوء على بعض الاستجابات القانونية التي اتخذتها الدول الأوروبية الغربية لوقف تدفق المقاتلين الأجانب إلى سوريا والحد من أي أنشطة تخريبية محتملة قد يرتكبونها عند عودتهم إلى البلدان التي خرجوا منها. إن الحشد الحالي للمقاتلين الأجانب في سوريا أمر غير مسبوق من ناحية عدد الأفراد والأمم الممثلة فيه وسرعة الحشد. ومنذ توافد الأجانب إلى سوريا في أواخر 2011 وأوائل 2012، وفقا لأكثر من 1700 مصدر أولي وثانوي تم تجميعها من لغات متعددة، يمكن للمرء أن يقدر عددهم بـ 9000 فرد يمثلون أكثر من 80 دولة. ويأتي القسم الأكبر من هؤلاء الأجانب من العالم العربي وأوروبا الغربية حيث يبلغ عددهم ما يقرب من 5000 و3000 من كل منطقة على التوالي. وانضمت الغالبية العظمى منهم إلى منظمات إرهابية كـ جماعة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» فضلاً عن الفرع المفضل لتنظيم «القاعدة» – «جبهة النصرة».

وبالمقارنة مع أبرز عمليتين لتطويع المقاتلين الأجانب حصلتا في السابق منذ أن تحول هذا الأمر إلى ظاهرة في ثمانينات القرن الماضي، تتخطى أعداد المقاتلين المجندين لسوريا تلك المستويات إلى حد كبير. هذا مع الإشارة إلى أن هذه الأخيرة حدثت خلال فترة زمنية أقصر بكثير. وبين عامي 1979-1992، يُعتقد أن حوالي 5000 شخص قد غادروا إلى أفغانستان للجهاد ضد السوفييت. بالإضافة إلى ذلك، خلال العقد الماضي في الفترة بين 2003-2007، قرر حوالي 4000 شخص من الأجانب تولي قضية الجهاد خلال الحرب في العراق. وفي كلتا الحالتين، يصل عدد [المنضمين] إلى حوالي النصف أو أقل قليلا من النصف من العدد الذي رأيناه حتى الآن في سوريا. وفي أفغانستان استمرت العملية 13 عاما، بينما كانت أربع سنوات في العراق، وعامين فقط في سوريا.

لماذا يلتحق الأفراد

تساهم سبعة عوامل رئيسية في قدرة النزاع السوري على وجه الخصوص على استمالة هذا العدد الكبير من الأفراد للانضمام إلى القتال:

سهولة السفر: بخلاف العمليات السابقة لتجنيد المقاتلين الأجانب، يسهل نسبيا الوصول إلى سوريا. فمعظم الأفراد يستقلون الطائرة أو السيارة من أماكنهم إلى تركيا ومن هناك إلى سوريا. وبالمقارنة مع أفغانستان أو اليمن أو الصومال أو مالي، فإن السفر إلى تركيا أيضا لا يثير بالضرورة أي إشارات تحذير كونها وجهة سياحية بارزة. كما أن الرحلات الجوية إلى تركيا – على الأقل من أوروبا – متدنية السعر بشكل لا يصدق، كما تتمتع معظم البلدان بصفقات الإعفاء من التأشيرات مع الحكومة التركية. إن ذلك يسهل الأمر خصوصا على الأفراد الذين قد لا يكونون مستعدين للمجازفة بالذهاب إلى مواقع أكثر عزلة.

وجود شبكات دعم أهلية متمرسة: بالمقارنة مع الجهاد الأفغاني في ثمانينات القرن الماضي، لا تعتبر شبكات المقاتلين الأجانب اليوم على أنها تبدأ من الصفر. بل هي تنطلق من الجهود السابقة وتستند طاقاتها من الحركات والمنظمات الأهلية المحلية القائمة أصلا. على سبيل المثال، في أوروبا الغربية هناك جماعة «المهاجرون في بريطانيا» و[الخلية المتطرفة] «شريعة في بلجيكا» في بلجيكا، ومجموعة «فرسان العزة» في فرنسا ، وجماعة «ملة إبراهيم» في ألمانيا، على سبيل المثال لا الحصر. وهناك أيضا شبكتي «أنصار الشريعة» في ليبيا وتونس، في شمال أفريقيا.

التسهيلات عبر وسائل التواصل الاجتماعي: تعتبر سوريا من نواح عديدة الحرب الأولى التي تمت تغطيتها على نطاق واسع عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وعلى النقيض مما كان يجري في السابق عندما كان الأفراد يضطرون للبحث عن منتديات الجهاديين المحمية بكلمات السر من أجل الحصول على المعلومات حول الجماعات وأصحاب الإيديولوجيات ومناقشة الأمور بين الأقران من الناشطين الجهاديين على الإنترنت، بات من الأسهل أكثر الدخول إلى موقعي تويتر وفيسبوك. ولا يحتاج المرء بالضرورة إلى السعي للبحث عن هذه المواقع لأنها أنظمة مفتوحة نسبياً على الإنترنت. وفي حالة تويتر يمكن للجماعات أن تستهدف جماهير معينة من خلال "الهاش تاغ"، مع احتمال تعريض أولئك الذين قد لا يكونوا قد تعرضوا سابقا لأفكار وخطط الحركة الجهادية العالمية. ويقدم كل من تويتر والفيسبوك، عن غير قصد، توصيات لغيرهم من الأفراد الذين يتبنون الفكر ذاته من خلال النقر على زر الـ"متابعة" أو الـ "مصادقة"، مما يجعل من السهل نسبياً العثور على هذه الجماعات من خلال الخوارزميات المبنية عليها.

الصدى العاطفي "للقضية": يشكل رد الفعل تجاه الوحشية المفرطة والمجازر التي يرتكبها نظام الأسد بشكل متكرر بحق الأغلبية السنية المسلمة من الشعب السوري، أحد أهم العوامل المحفزة للعديد من المقاتلين الأجانب. كما أن كون نظام الأسد علوياً لا يساعد على [جعل الأمور أقل خطورة] حث ينظر إليه على أنه طائفة منشقة داخل الإسلام. ويجري مساعدة هذا التحرك من قبل الحكومة الإيرانية الشيعية والجهة اللبنانية غير الحكومية – «حزب الله». وعدد من رجال الميليشيات الشيعية العراقية. بالإضافة إلى ذلك، تثير صور هذه الوحشية الواسعة الانتشار مشاعر عميقة بالرغبة في المساعدة لا سيما حين تضاف إلى واقع أن الردود العلنية على هذه المأساة – سواء من قبل الحكومات الغربية أو الأنظمة العربية – محدودة. ويشعر الكثير [من المتطوعين] بأنه تضامناً مع إخوانهم وأخواتهم المسلمين السنة في سوريا من الواجب عليهم المساعدة ومحاربة نظام الأسد.

جاذبية الجهاد العالمية المستوى: يجد الكثيرون أن الجهاد السوري مكانٌ "مشوّق" و يسهل الذهاب إليه والمشاركة فيه بالمقارنة مع الجبال أو الصحاري في أفغانستان أو اليمن أو الصومال أو مالي. ففي سوريا، على سبيل المثال، عاش الكثير من الأجانب في بيوت أنيقة وضخمة مع مسابح وفي بعضها غرف للعبة الفيديو.

عامل الجذب الديني–التاريخي والألفيّ: تشكل فكرة وجود مقر الخلافة الإسلامية السابق في دمشق حافزاً قوياً للذين يأملون إعادة إحياء الخلافة، كما أن عقيدة البعث والحساب في الإسلام حول نبوءات نهاية العالم تستحوذ على العقول لأن المعارك الرئيسية تجري في المشرق، علما بأن بعض المقاتلين الأجانب يؤمنون بأنهم يمهدون السبيل لـ"يوم القيامة". وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المؤسسة الإعلامية لـ «جبهة النصرة» تدعى "المنارة البيضاء". وفي ذلك إشارة إلى مئذنة جامع بني أمية الكبير في دمشق التي يُزعم أن النبي عيسى (يسوع المسيح) سينحدر منها لمحاربة المسيح الدجال والإسراع في موعد الحساب عند الله.

شعور العداوة تجاه الشيعة: ازداد هذا الشعور انتشاراً مع تطور النزاع بفعل ديناميكيتين رئيسيتين، أولهما المساعدة التي يقدمها الفرع الشيعي الخارجي لـ "الحرس الثوري الإسلامي" الإيراني و «حزب الله» اللبناني والميليشيات العراقية إلى نظام الأسد. أما العامل الثاني فهو تشدد العديد من القوى المقاتلة في صفوف المتمردين وتطرّفهم نحو السلفية التي تناهض الشيعة في أسس عقيدتها.

العودة إلى الوطن: وماذا بعد ذلك؟

إذا نظرنا إلى الوراء وأجرينا مقارنة عما حدث بعد الجهاد ضد الاتحاد السوفياتي – الذي يملك من عدة نواح مكونات مشابهة للجهاد السوري الراهن- يمكن استخلاص الدلائل التي تساعد على معرفة الطريقة الفضلى للاستجابة إلى هذه الظاهرة. وقد يساعدنا أيضاً أن نفهم بصورة أفضل كيف يمكن أن تنكشف الأمور مع بدء المزيد من الأجانب بالعودة إلى بلدانهم الأصلية أو الانتقال إلى حركات التمرد الأخرى في الخارج.

إرث "العرب الأفغان": عقب الحرب السوفياتية – الأفغانية التي نشبت في ثمانينات القرن الماضي، أخذ قدامى المحاربين في الحرب الأفغانية يتركون بصمتهم على مجتمعاتهم بعد عودتهم إلى أوطانهم أو على الساحة العالمية كما في حالة تنظيم «القاعدة». وقد نشأت حالات التمرد المحلية في الجزائر ومصر وإندونيسيا وليبيا وأوزبكستان واليمن جزئيا أو كليا كنتيجة مباشرة للخبرات المكتسبة في ساحة المعركة في أفغانستان. وقد أتاح ذلك للعديد من الإسلاميين والجهاديين تبادل الأفكار حول المنهجيات والممارسات المفضلة. وعلى النحو نفسه، تم إرساء عدد من الجماعات القومية داخل سوريا. وعلى غرار الجماعات التي تشكلت في أفغانستان أو استعانت بتلك البلاد كساحة تدريب في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، لا يتوانى بعض الجماعات في سوريا عن التصريح علنا بأنها ستستخدم مهاراتها الجديدة حين تعود إلى بلدانها. وتشمل التجمعات مقاتلين أجانب من الشيشان ومصر وليبيا والمغرب والمملكة العربية السعودية والسويد وتونس والمملكة المتحدة وأوزبكستان وغيرها.

العوامل المساهمة في الأثر المدمر للمقاتلين العائدين من الحرب: بالمقارنة مع تنامي الجماعات القتالية في تشددها بعد الحرب الأفغانية وأعمال العنف التي وقعت في التسعينيات، ثمة إمكانية بأن يكون الخارجون من سوريا أسوأ بكثير. والعوامل المساهمة في ذلك هي:

× الشبكات الناضجة: كما أشرنا سابقاً، لا يتم إنشاء هذه الشبكات الأجنبية المقاتلة من الصفر. ولا يحتاج الأفراد إلى تأسيس حركات ناشئة إبّان عودتهم إلى ديارهم نظراً إلى وجود العديد من هذه الحركات القائمة أصلاً ولا سيما في العالم العربي وأوروبا الغربية.

× أعمال التمرد الأخرى: بوسع بعض المقاتلين أن يعودوا ببساطة إلى أوطانهم ليواصلوا القتال في النزاعات الناشبة بالفعل هناك عوضا عن محاولة إطلاق شرارة نزاعات جديدة. على سبيل المثال، تتوفر منذ الآن الفرص لذلك إنما بدرجات متفاوتة في العراق وليبيا وسيناء/مصر وتونس واليمن.

× ضعف الحكومات: خلافا للسبعينات القرن الماضي عندما كانت عوائل القذافي، وبن علي، ومبارك في السلطة وتمكنت من سحق المتمردين، فإن هذه الدول هي الآن أكثر هشاشة بكثير (على الرغم من أنه لا ينبغي على أحد أن يثني على تكتيكات تلك الأنظمة السابقة)، وبسبب الفراغ في ليبيا، والسياق السياسي والأمني التونسي الحساس، فضلاً عن مظهر الاستقرار الكاذب في مصر، فإن التعامل مع مثل هذه القضايا يواجه الآن مهاماً أكثر صعوبة.

× غياب الأطر القانونية: لا تزال بعض الحكومات، وخاصة في شمال أوروبا، حديثة العهد في إطار التعامل مع مشكلة الجهاديين العائدين إلى البلد، ونتيجة لذلك، يوجد عدد قليل أو محدود من الموانع القانونية لردع أو معاقبة الأفراد الذي يلتحقون بالكيانات الإرهابية. وهذا يمنحهم القدرة على التجنيد أو الإرشاد إلى معتقداتهم بحرية عند عودتهم إلى بلدانهم استنادا إلى رواياتهم الحربية الجديدة "المشوقة".

× وجود محاربين قدامى متمرسين فعلاً في القتال: في حين انضم الكثيرون إلى الجهاد الأفغاني ضد الاتحاد السوفياتي في الثمانينات، إلا أن العديد من الملتحقين لم ينخرطوا فعلياً في المعارك أو لم يخضعوا سوى لتدريب سطحي. ولم يذهب بعض من أولئك المقاتلين الأجانب سوى إلى بيشاور في باكستان ليكونوا جزءاً من الثقافة الفرعية و / أو سافروا عبر الحدود إلى أفغانستان بعد فترة قصيرة لالتقاط الصور وهم يحملون الأسلحة دون مشاركتهم في أي عمليات قتالية حقيقية. وعلى عكس ما يحصل في سوريا، فقد تم تدريب عدد كبير من الأفراد – الذين ذهبوا إلى سوريا وعادوا منها – على الأسلحة الخفيفة وصنع القنابل ومهارات فتاكة أخرى.

وبالفعل يرى المرء امتداد نشاط المقاتلين إلى العراق ولبنان وكذلك شن هجمات في مصر وتونس، إلى جانب تخطيط مؤامرات في عدد من الدول الأوروبية. كما أن هناك سعوديين يعودون إلى اليمن للانضمام إلى تنظيم «القاعدة في شبه الجزيرة العربية».

الاستجابات

بحكم العدد غير المسبوق من الأفراد الذي يغادرون بلدانهم للقتال في سوريا وتخوّف معظم دول أوروبا الغربية من حدوث العنف في ديارهم، يعمل عدد متزايد من الدول على صياغة استجابات ومبادرات قانونية موجّهة للتعامل مع ظاهرة المقاتلين الأجانب. وتشمل بعض هذه الأمثلة:

المملكة المتحدة: في بعض الحالات، أزالت المملكة المتحدة المواد المخصصة للتجنيد عن شبكة الإنترنت. كما تنفق وزارة الخارجية والكومنولث المال على برنامج تواصل اجتماعي هدفه ردع المواطنين البريطانيين عن السفر إلى سوريا للمشاركة في القتال. وتشارك بريطانيا أيضا مع منظمات خيرية لبدء حملة لمنع الشباب من مغادرة المملكة المتحدة والإلتقاء بصورة خاصة مع أولئك الذين يخشون السفر الى سوريا.

فرنسا: أطلقت فرنسا برنامجاً جديداً لمكافحة التطرف في اكتوبر 2013، وأعلنت مؤخراً عن توسيع البرنامج ليضم عشرين إجراءً إضافياً، من بينها خطة لمنع القاصرين من مغادرة فرنسا دون موافقة أولياء أمورهم؛ وتشديد الرقابة على المواقع الإسلامية التي تجند المقاتلين؛ وإقامة نظام لتشجيع الآباء والأمهات على تحديد أي سلوك مشبوه في أطفالهم والإبلاغ عنه.

ألمانيا: حظرت ألمانيا ثلاث منظمات سلفية مختلفة لتوفيرها شبكات التجنيد للجماعات التي تقاتل في سوريا، كما اقترح أحد مسؤوليها إنشاء شبكة من الخطوط الهاتفية ومراكز تقديم المشورة تمكّن الأصدقاء والأقارب من التبليغ عن الشبان المتطرفين كنظام تحذير مبكر.

هولندا: منعت هولندا عدداً من المقاتلين المحددين من العودة إلى ديارهم واستخدمت أصفاد القدمين لتعقب أولئك الذين عادوا من سوريا كما جرّمت استعدادات السفر إلى سوريا للمشاركة في الجهاد.

بالإضافة إلى ذلك، قامت بعض الدول كأستراليا بسحب جوازات السفر من المواطنين لمنعهم من الالتحاق بالقتال في سوريا أو من العودة إلى ديارهم. كذلك درست بعض الدول العربية خيار تطبيق برامج العفو. ويمكن طرح كلا الفكرتين للمناقشة في أوروبا الغربية أيضا.

الخلاصة

أدى النزاع السوري إلى قيام موجة تعبئة للمقاتلين الأجانب لا تحدث سوى مرة واحدة في كل جيل، على نحو مماثل لما حدث في أفغانستان في الثمانينات، إنما على نطاق أوسع بكثير. وتدل الطبيعة المتطورة لهذه الشبكات وازدياد عدد الأفراد المتورطين في هذه الأنشطة إلى أن الجيل الجديد من الجهاديين المتمرسين في المعارك سيحاولون الإخلال بالاستقرار أو التخريب أو التخطيط للاعتداءات الإرهابية في العالم العربي وأوروبا الغربية. ولا يمكن التنبؤ بالإطار الزمني وفاعلية هذه الأنشطة، ولكنها مثيرة للقلق لصناع القرار.

عن معهد «واشنطن لسياسات الشرق الأوسط»